

CDIP/14/INF/10

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 18 سبتمبر 2014

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الرابعة عشرة

جنيف، من 10 إلى 14 نوفمبر 2014

ملخص دراسة عن السياسات التي تنمي مشاركة الشركات في نقل التكنولوجيا

بتكليف من الأمانة

1. يحتوي مرفقا هذه الوثيقة على ملخص "1" لدراسة عن السياسات التي تنمي مشاركة الشركات في نقل التكنولوجيا، والتي أجريت في سياق المشروع المتعلق بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: "تحديات مشتركة – بناء الحلول (CDIP/6/4 Rev)", من إعداد السيد فيليب مينديس مدير شركة أوبتيون بريسبين، أستراليا، و"2" استعراض أقران للدراسة آفة الذكر من إعداد السيد نيكولوس ثوم، مركز الأبحاث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية، إسبانيا.

2. إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى الإحاطة علما بالمعلومات الواردة في مرفقي هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفقان]

ملاحظة: تمثل الآراء المعرب عنها في هذه الدراسة آراء المؤلف ولا تعكس بالضرورة آراء أمانة الويبو ولا أي من الدول الأعضاء في المنظمة.

السياسات التي تمي مشاركة الشركات في نقل التكنولوجيا

دراسة من إعداد السيد فيليب مينديس مدير شركة أوبتيون بريسبين، أستراليا

ملخص تنفيذي

1. تهيئ الشركات التي تحركها المعرفة على اقتصادات اليوم، كما تسبق الشركات التي تبتكر وتنشئ معارف جديدة منافسيها. وتواجه الشركات التي تنشأ الابتكار، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، تحديات أو عقبات كثيرة من بينها الافتقار إلى مهارات خاصة وإلى موارد مالية وإلى تجهيزات البحث والتطوير التخصصية. (ملخص الفقرات من 17 إلى 21).
2. وتعين آليات نقل التكنولوجيات الشركات التي تفتقر إلى هذه المهارات والموارد على استمداها من جامعات ومؤسسات بحثية، كما تعينها على تلقي مخرجات البحث والتطوير الناتجة. (ملخص الفقرة 22) ويتخذ نقل التكنولوجيا الناتج عدة أشكال محتملة، بما في ذلك تأسيس شركات منبثقة والتنازل عن ملكية فكرية أو ترخيصها والبحث التعاقدية أو البحث التعاوني، علاوة على تقديم خدمات تعاقدية. ومن الممكن أن يحفز ذلك المزيد من هذا النشاط. (ملخص الفقرات من 23 إلى 26).
3. وعمليات نقل التكنولوجيا هذه الرامية إلى الابتكار وإلى التغلب على العوائق التقنية معروفة جيداً، غير أنها ليست بالضرورة موظفة بشكل كافٍ. ولهذا القصور في التوظيف عوامل كثيرة منها عدم وجود إطار لنقل التكنولوجيا، وتكاليف البحث والتطوير التعاقدية، والخطر المتصور في تقاسم المعلومات وما قد ينبج عنه من فقد السرية والتميز التنافسي، وعدم العلم بسبيل النفاذ إلى الخبرات، والتجارب السلبية السابقة، وعدم التناظر في المعلومات، وببساطة تدخل قوى السوق. (ملخص الفقرات من 27 إلى 29).
4. ومن شأن التغلب على هذه العقبات أن يجلب على المؤسسة منافع كثيرة منها ما يلي:
 - أ) تطوير منتجات وعمليات جديدة أو خدمات جديدة؛
 - ب) وحل المشاكل التقنية وتحسين الجودة والقدرة على الإحالة المرجعية؛
 - ج) وتحسين عمليات الأعمال وترابط الخدمات؛
 - د) واختصار زمن الوصول إلى السوق وتقليل زمن الاستيفاء الطويل وتكلفة البحث والتطوير الداخلي؛
 - هـ) وتدفع الملكية الفكرية من منشئ التكنولوجيا إلى الشركة، كأن يكون ذلك عن طريق ترخيص، مما يتيح للشركة طرح تلك الملكية الفكرية تسويقياً؛
 - و) وتدفع المعرفة بشكل أوسع من منشئ التكنولوجيا إلى الشركة، ومنها معارف قد تفيد الشركة في زيادة كفاءتها أو زيادة ربحيتها أو خفض تكاليفها أو غير ذلك؛
 - ز) والوصول إلى أفكار جديدة لم يكن لها أن تصل إلى الشركة لولا ذلك؛
 - ح) والوصول إلى مهارات خاصة ربما لا تكون متاحة للشركة؛

ط) والوصول إلى تجهيزات وبنية تحتية تخصصية ربما لا تكون موجودة لدى الشركة؛

ي) والتواصل مع المبتكرين ومنشئي التكنولوجيا، ممن يمكن استدعاؤهم مع ظهور حاجات جديدة في المستقبل، سواء كان ذلك بصفة استشارية أو في تفاعل بحثي وتطويري؛

ك) وزيادة الاستفادة من نفقات البحث والتطوير عن طريق الوصول إلى مصادر تمويل عام إضافية أو عن طريق توظيف الحوافز الضريبية، وبالتالي التمكن من تقديم المزيد من الدعم للبحث والتطوير؛

ل) والتعرف على طلاب يمكن ترشيحهم لوظائف لاحقاً. (ملخص الفقرة 30).

5. وتمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة للغاية من الشركات وأماكن التوظيف في أي بلد، كما أنها تسهم بحصة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. غير أن مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في عمليات نقل التكنولوجيا قد تتراوح من العارضة إلى المنعدمة. وترى معظم الشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، أن الاستثمار المجازف في البحث والتطوير لا يمثل نفقة يمكن تبريرها أو تحملها بسهولة. ومن مؤديات الضالة النسبية لمقياس الأرباح في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي الزيادة في محدودية مواردها المالية، أن المشاركة في البحث والتطوير والتعاون، وبالتالي في عمليات نقل التكنولوجيا، ترهق الشركات الصغيرة والمتوسطة. ومن مؤديات ذلك المؤسسة أيضاً أن الجامعات والمؤسسات البحثية لا تتحمس أحياناً لاتخاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة شركاء تجاريين. (ملخص الفقرات من 31 إلى 33).

6. ويمكن معالجة القصور في توظيف عمليات نقل التكنولوجيا عن طريق التدخل بسياسات، وذلك هو موضوع هذه الورقة. (ملخص الفقرات من 35 إلى 36).

7. وتتدخل السياسات الضريبية في بلدان كثيرة لتشجيع البحث والتطوير، وبالتالي نقل التكنولوجيا نتيجة لذلك. وقد تتراوح هذه السياسات من التخفيضات الضريبية الخاصة إلى الخصومات الضريبية والإعفاء الضريبي للدخل المتعلق بنقل التكنولوجيا. ويتناول القسم 2 هذه الأوجه بالوصف.

8. ويلقي القسم 3 الضوء على دور المنح البحثية على جانب الطلب، أي المنح من أجل البحث والتطوير التي تحركها احتمالات توظيف نتائج البحث الممول صناعياً.

9. ومن شأن العجز عن النفاذ إلى التمويل أن يعوق جهود نقل التكنولوجيا، ويصف القسم 4 سياسات تعالج هذا الأمر.

10. ويلقي القسم 5 الضوء على سياسات تستهدف نزع المخاطر من البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا، مثل تهيئة تمويل لإثبات النظريات.

11. ويتناول القسم 6 بالوصف الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه برامج المشتريات الحكومية في تعزيز البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا.

12. ويعالج القسم 7 السياسات التي تستهدف تعزيز الروابط بين الجامعات والشركات وتفاعلها وتشجيعها، مما من شأنه أن يبسر إجراء المزيد من البحث والتطوير، وبالتالي المزيد من نقل التكنولوجيا.

13. وقد تفضي المفاوضات التي تعقد بين الجامعات والشركات أحياناً إلى نتيجة سلبية تتمثل في قطع أي تفاعلات تالية. وقد يحدث ذلك إذا افتقد كل طرف التقدير الكافي لاحتياجات الطرف الآخر. ويصف القسم 8 بعض المبادرات التي تستهدف معالجة ذلك.

14. ويركز القسم 9 على نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي والمادة 2.66 من اتفاق تريبيس.

15. ويختتم القسم 10 بالتعليق على تطبيق بعض هذه السياسات على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية، ويطرح بعض الاقتراحات والتوصيات، بما في ذلك ما يتعلق بتدابير السياسات التي من شأنها أن تعين على تنفيذ أهداف المادة 2.66.

16. ويصف كل قسم أهداف التدخل بسياسات، ويتابع بطرح أمثلة مختارة من بلدان مختلفة للتنفيذ الناجح لأدوار السياسة العامة الوارد وصفها في الدراسة.

[يلي ذلك المرفق الثاني]

استعراض الدراسة (دال): فيليب مينديس، "السياسات التي تهيء مشاركة الشركات في نقل التكنولوجيا"

أجرى الاستعراض: الدكتور نيكولوس ثوم، مركز الأبحاث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية،
إشبيلية، إسبانيا

الهيكليّة

هيكليّة التقرير واضحة وتتيح درجة جيدة من سهولة القراءة. ومن المفضل التوسع في الملخص التنفيذي، حيث إن الملخص التنفيذي بحالته الراهنة أقرب إلى كونه مقدمة. وقد أتى العرض العام لسبل نقل التكنولوجيا بشكل عام جيداً جداً.

المساهمة الرئيسية في مجال حقوق الملكية الفكرية

ركزت الدراسة على نقل التكنولوجيا. فإذا أرادت الويبو التركيز بشكل أكثر تحديداً على دور حقوق الملكية الفكرية في نقل التكنولوجيا، فسيطلب ذلك مزيداً من العمل.

العناصر التي لم تشملها الدراسة

تناولت معظم الأمثلة الحوافز الحكومية للاستثمار في البحث والتطوير، لا آليات نقل التكنولوجيا تحديداً. وقد يفضي المزيد من البحث والتطوير إلى مزيد من نقل التكنولوجيا، لكن ذلك ليس من المقصود اللازمة لأن عملية الابتكار ليست عملية إدخال لإخراج خطية، بل ينطوي الأمر على هيكلية أكثر تعقيداً. وهذا مثال دقيق للمواضع التي يناسب فيها إدخال دور لحقوق الملكية الفكرية. ويفضل زيادة هذه العناصر تفصيلاً.

توجيهات تتعلق بحقوق الملكية الفكرية لوضعي السياسات

المزيد من التركيز على حقوق الملكية الفكرية إن كان ذلك مرغوباً للويبو، انظر أعلاه.

التقييم الكلي/التوصيات

اتسم العرض العام والعينات القطرية بالجودة.

رجاء مراجعة الملخص التنفيذي وتضمين النتائج الرئيسية للتقرير.

رجاء زيادة الدور المحدد لحقوق الملكية الفكرية في نقل التكنولوجيا إن كان ذلك مرغوباً للويبو.

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]